لواء الاسكندرونة في المعاهدات الدولية

د. خضير سطم مكحول المعاضيدي

جامعة الأنبار كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

المقدمة :

لقد أكدت معظم الوثائق والمعاهدات الدولية عائدية لواء الاسكندرونة وارتباطه الوثيق بالأراضي السورية ، وأن الحكومة التركية قد اعترفت في معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ بأن سنجق الاسكندرونة يشكل جزءاً غير منفصل عن سورية ، وكذلك أشارت المادة (٣) من المعاهدة نفسها إلى موضوع الحدود بين تركيا وسورية التي كانت قد حددت في الاتفاق الفرنسي التركي بتاريخ ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١ والذي تضمنته المادة (٨) من هذا الاتفاق (أن الحد الفاصل بين الدولتين سورية وتركيا يبتدئ من نقطة واقعة على خليج الاسكندرونة مباشرة جنوب بلدة باياس ويتجه اتجاها نحو ميدان (اكسبريس) ومحطة السكة الحديدية هذه والبلدة المذكورة بقيتا لسورية) .

وهذا يعني أن تكون الأراضي الواقعة مباشرة جنوبي هذا الخط والتي هي منطقة الاسكندرونة وأنطاكية معترف بها صريحاً في هذه المادة كأرض سورية تشكل جزءاً غير منفصل عن سورية

أن فرنسا كانت قد اعترفت غداة الحرب العالمية الأولى بهذه الوحدة وبعدم التجزئة أولاً ومن ثم الدول الموقعة على معاهدة لوزان فيما بعد ومن بين هذه الدول تركيا نفسها .

غير أنه ونتيجة للمتغيرات المتلاحقة التي رافقت عملية الاحتلال الفرنسي للأراضي السورية وبشكل خاص في العلاقات الفرنسية التركية ، وتراجع الموقف الفرنسي إزاء المصالح والحقوق السورية والسيادة على أراضيها وبخاصة فيما يتعلق بلواء الاسكندرونة لصالح الدولة التركية ، وهذا ما اتضح في المفاوضات السرية منها والعلنية التي كانت تجري بين فرنسا وتركيا في سنة ١٩٣٨والتي شملت العلاقات بين البلدين عموماً والتي انتهت باتفاقات الرابع من تموز ١٩٣٨ إضافة إلى عقد هدنة ، وتوقيع بيان مشترك تعهدت فرنسا بموجبه بمتابعة العمل على تطبيق تنظيم لواء الاسكندرونة والقانون الأساسي . وقد انتهت هذه المفاوضات بإعلان فرنسا اعترافها بشكل رسمي بضم لواء الاسكندرونة في ٢٣حزيران سنة ١٩٣٩ واعتباره جزءاً من الجمهورية التركية .

أولاً : الواقع التاريخي للواء :-

يحتضن لواء الاسكندرونة عدداً من المواقع التاريخية المهمة التي تتمتع بخصائص جغرافية طبيعية وديموغرافية منحتها مكانة سياسية وعسكرية واقتصادية وكان لها أثر بارز في تطور المنطقة ونموها حضارياً . كما واحتضن اللواء عدداً من المدن المهمة والعريقة والتي اشتهرت عبر مراحل تاريخية متواصلة ، منها ما اندثر ومنها لم يبق منه غير الأطلال ، ومنها ما هو باق إلى عصرنا الراهن ومن هذه المدن العريقة التي ما تزال قائمة وبأهميتها هي أنطاكية والاسكندرونة وبغراس والسويدية وسلوفيا . في عام ١٥١٦ أصبحت سورية بكاملها تحت السيطرة التركية وجزءا من الإمبراطورية العثمانية وكانت سورية في حينها تتكون من ثلاث ولايات ، هي دمشق وحلب وبيروت إضافة إلى ثلاث سناجق (دوائر) وهي حلب ومرعش واورفة ، وكان سنجق حلب مقسماً إلى أربعة عشر قضاء وهي، حلب، عينتاب ، كلس ، اسكندرونة أنطاكية ، ادلب ، حارم ، جسر الشغور، المعرة ، الباب ، بيلان ، جبل سمعان ، منبج والرقة [1].

وعلى أثر هزيمة الأتراك في الحرب العالمية الأولى واحتلال كافة الأراضي التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية من قبل الحلفاء ،عقد في عام ١٩١٩ مؤتمر السلام الذي نظم مبدأ الانتدابات على الأراضي الآسيوية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وفي سبيل تنظيم الاحتلال العسكري للشرق ، وقع في لندن اتفاق فرنسي بريطاني في ١٥ أيلول عام ١٩١٩ اقر تقسيم سورية إلى ثلاث مناطق وهي ، المنطقة الشرقية والتي تظم سورية الداخلية مع مدن (دمشق- حمص- حماه- حلب) ، وهذه تحت إدارة عربية ، وكذلك المنطقة الغربية التي تظم (كل الساحل السوري من عكا حتى الاسكندرونة) والمنطقة الشمالية (كيليكيا) وكلا المنطقتين أصبحت تحت نفوذ الاحتلال الانكليزي، وعلى اثر هذا التقسيم قامت فرنسا بتنظيم إداري للأراضي التي احتلتها قواتها ، فجمعت في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩١٩ الأقضية القديمة للاسكندرونة وأنطاكية وحارم وبيلان وأطلقت عليها اسماً جديداً هو(لواء الاسكندرونة المستقل) بالرغم من أن هذه المنطقة كانت تشكل جزءاً من المنطقة الغربية [٢].

وخلال اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو ، أقر المجلس في ٢٥ نيسان ١٩٢٠وتطبيقا لمظمون المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، إسناد الانتداب على سورية لفرنسا

على أن تحدد حدود هذا القطر لاحقاً بقرارات من قوى الحلفاء ، ولما رفضت حكومة دمشق الانتداب ، احتلت القوات الفرنسية في شهر تموز من عام ١٩٢٠ المنطقة الشرقية من الأراضي السورية ، وعلى أثر ذلك قررت فرنسا حل المنطقتين الشرقية والغربية وإنشاء أربعة كيانات جديدة وهي حكومات كل من دمشق وحلب والعلويين ولبنان الكبير، أما لواء الاسكندرونة وبعد أن أضيف

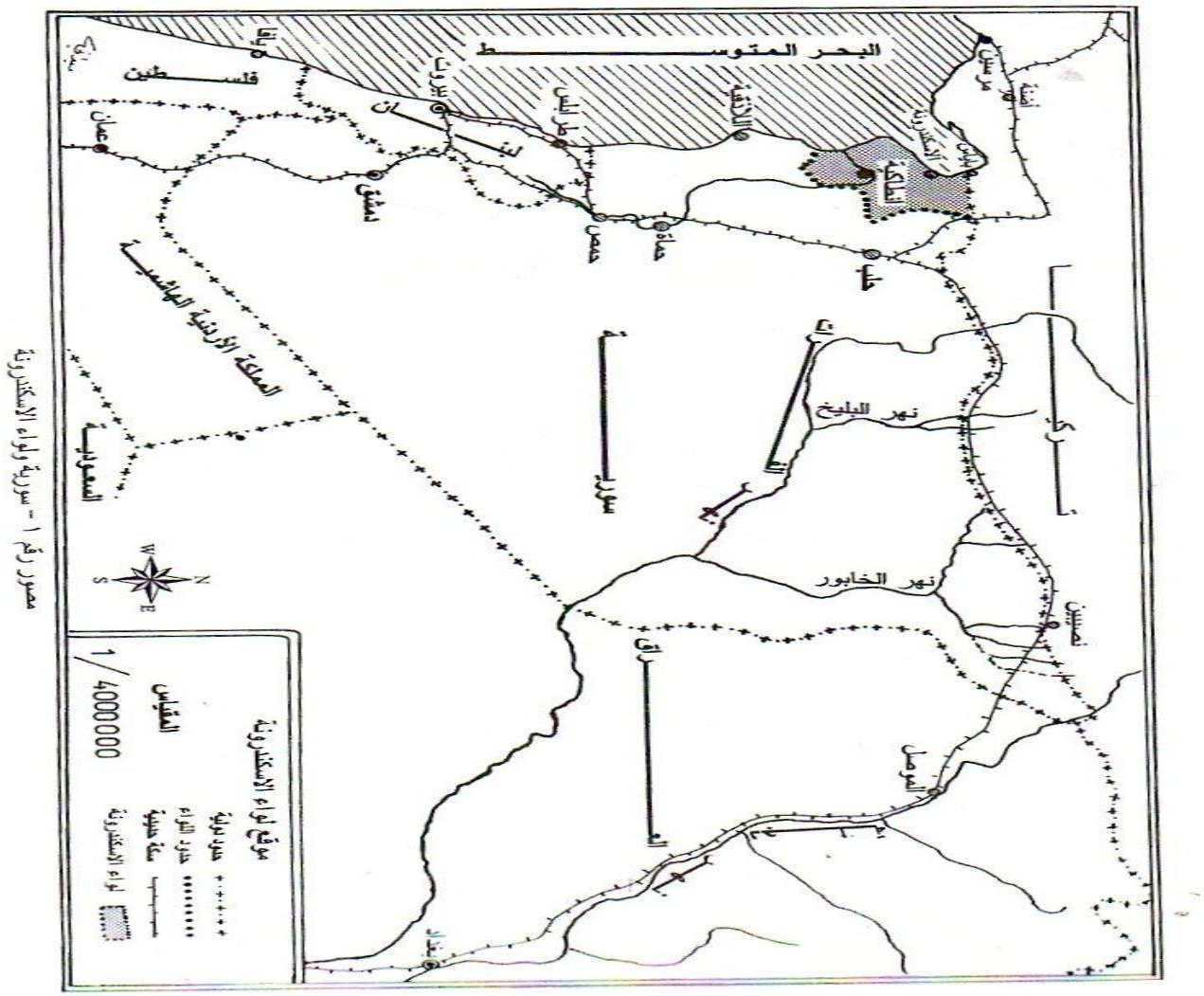

مصور رقم ١ - سورية ولواء الاسكندرونة

إليه قضاء جسر الشغور وكل من نواحي البسيط والباير وكنسبا ، ضم إلى حكومة حلب على أن يحتفظ باستقلاله الإداري [٣] .

ثانياً : الواقع الإداري والسكاني :-

ضم لواء الاسكندرونة طوال العهد العثماني عدداً من الأقضية الصغيرة التي كانت تابعة لولاية حلب التي كانت من أهم وأكبر ولايات الدولة العثمانية حتى سقوطها عام ١٩١٨ ، ففصلت الأقسام الجنوبية عن هذه الولاية الكبيرة وأصبحت الولاية الأهم في شمالي بلاد الشام أي في الجمهورية العربية السورية . وكانت حدود ولاية حلب تمتد من مدينة ملاطية في قلب جبال طوروس شمالاً وحتى مدينتي حماة وشيزر في الجنوب ، وحينما قامت الحكومة الفيصلية بعد الحرب اعتبرت لواء الاسكندرونة تابعاً لولاية حلب مثلما كان في عهد الدولة العثمانية . غير أن الجيش التركي رفض التخلي عن اللواء عند انسحابه من حلب أثر هزيمته في الحرب فأتخذ من مضيق بيلان ومدينة بيلان مقراً مؤقتا ومنطلقاً لقواته في المستقبل[٣] .

في الوقت الذي أنزلت فرنسا قواتها في ميناء الاسكندرونة وإعلانهم بالتوجه إلى أنطاكية لاحتلالها ، بعد أن أعلن سكان أنطاكية سقوط حكم الدولة العثمانية في ثورة أنطاكية (ثورة هنانو ويركات) في أعقاب الحرب ، شهد اللواء اندلاع الاضطرابات والفتن التي عمت غالبية مناطقه خاصة بعد غياب الحاكم الفعلي فيه ؛ بسبب تواجد الجيش العثماني في بيلان والاحتلال الفعلي لمدينة اسكندرونة من قبل الجيش الفرنسي [٤] .

وازدادت الأوضاع اضطراباً بعد انسحاب القوات التركية من بيلان ودخول القوات الفرنسية أنطاكية واحتلالها ، وتمكن القوات الفرنسية من إغراء عدد من الشبان للانضواء تحت مظلة لواء جديد تم أنشاؤه أطلقوا عليه اسم ليجيون سيريين (الفيلق السوري) ، وبذلك انقسمت أنطاكية إلى مناصرين لفرنسا من بعض الشيوخ وكبار الموظفين الذين تسلموا مسؤولياتهم في ظل الانتداب كـ (آل الجلي) الذين كانوا قد حاربوا الثوار علناً إلى جانب فرنسا بدوافع طائفية بعد معارك القصير وإحراق قريتي (بيرة وفرصبلو) ، وتسارعت الأوضاع سوءاً ضد الثوار بعد التضارب مابين السياسة الفرنسية المعادية للعرب والكماليين ، ونجاح مفاوضات (فرانكلان بويون) الثنائية بين الفرنسيين والأتراك والذي تمخض عنها توقيع اتفاقية أنقرة الأولى ، وبالتالي إخضاع اللواء إلى نظام إداري ومالي خاص تحت اسم (لواء الاسكندرونة المستقل) [٥] ، وقد أقدم الحاكم العسكري لسورية ولبنان والمفوض السامي الأول بعد انتصاره في معركة ميسلون على تنفيذ السياسة

الفرنسية المرسومة للمنطقة ، والتي تهدف إلى تمزيق أوصالها وفصل بعضها عن البعض الآخر، حيث أصدر في أيلول عام ١٩٢٠ عدد من القرارات تضمنت تقسيم البلاد المشمولة بالانتداب إلى خمس دويلات قزمية وهي (دولة لبنان الكبير – دولة الشام دولة حلب – دولة العلويين – دول جبل الدروز) [٦] .

وحين بدأت مفاوضات الصلح والتسوية بين فرانكلان بويون ووزير الخارجية التركي يوسف كمال عام ١٩٢١ ، أدرك غورو ما يريده الأتراك من لواء الاسكندرونة فأصدر في ٨اب ١٩٢١قبل توقيع اتفاقية أنقرة الأولى بشهرين قراراً يقضي بتطبيق نظام خاص فيه وألحقه بالاتحاد الجديد الذي أعلنه في ٢٠ حزيران ١٩٢١ والذي يضم (دمشق وحلب والعلويين) نصت المادة السابعة من اتفاقية أنقرة الأولى بأن يكون للواء نظام إداري ومالي خاص فأعتبر (غورو) أن هذه

المادة منفذه سلفا بقرار أصدره مسبقاً بهذا الخصوص، وإلحاقاً بهذا فقد أصدر غورو قراراً آخر في ١٤ آذار ١٩٢٣ نص على (وجوب تطبيق جميع القوانين المرعية في دولة حلب على لواء الاسكندرونة على أن يشترك نواب اللواء المنتخبون في مجلس حلب التمثيلي) لذلك فان استقلال اللواء الإداري والمالي بموجب المادة السابعة من اتفاقية أنقرة الأولى لم تحل دون اعتباره جزءاً من دولة حلب ثم دولة الاتحاد (دمشق وحلب والعلويين) يشارك نوابه مع المجلس التمثيلي أو النيابي بعد ذلك ، مساهمين في تعيين سياسة الاتحاد والمصادقة على قوانينه وخططه المستقبلية كأي جزء طبيعي آخر من أجزاء البلاد السورية بل الأهم من ذلك كله أن استقلال اللواء

الإداري والمالي لم يحل دون انتخاب أحد أبنائه (صبحي بركات) الأنطاكي رئيساً للاتحاد يمثل دور الحاكم الرسمي فيه ، وحين حل الجنرال (ويغان) المفوض السامي الجديد في عام ١٩٢٤ ذلك الاتحاد في ٥ كانون الأول ١٩٢٤ فصل ارتباط اللواء بحلب ليربطه مباشرة بعاصمة الدولة دمشق [٧] .

ظلت أوضاع الحدود التركية السورية قلقة وغير واضحة بالرغم من توقيع اتفاقية هدنه(مودانيا) في ١١ تشرين الأول ١٩٢٢ ، ذلك لأن الترك واصلوا تمديد مواقعهم نحو الجنوب ، ولما لم يستجب الفرنسيون لمطالب الأتراك في حسم موضوع الحدود وفق رغباتهم أقدم هؤلاء إلى تشكيل العصابات من القتلة والمتمردين لإرسالهم اتجاه الحدود السورية والاعتداء على الأهالي وعلى مدى سنتين أي مند عام ١٩٢٤ وحتى نهاية عام ١٩٢٥ ،وقد استغل الأتراك تصاعد عمليات الثورة السورية التي اندلعت عام ١٩٢٥ ليكثفوا اعتداءاتهم على الحدود السورية ولكي يضغطوا على الفرنسيين لترسيم الحدود وفق المطالب والرغبات التركية [٨] .

إن اتفاقية أنقرة الأولى كانت قد سمحت لفرنسا بالتنازل عن (٦٠٠٠) كيلومتر مربع من الأرض السورية التي قررتها اتفاقية مودروس وصلح سيفر مع امتيازات ثقافية للأقلية التركية في اللواء إلا أن ذلك لم ينقض ارتباطه بسورية طوال عهد الانتداب وحتى تموز عام ١٩٣٨، ولابد من الذكر أن تلك الامتيازات أعطيت للأقلية التركية فعلاً ولكنها كانت مجرد امتيازات ثقافية ولم تمس عمق ارتباط اللواء بسورية إلا شيئا شكلياً بالرغم من أن الموظفين الفرنسيين في اللواء جندوا كل قواهم وإمكانياتهم لمساندة الأقلية التركية وإبرازها ومحاربة الأكثرية العربية في كل شيء[٩] .

ويمكن إيجاز الأوضاع الإدارية التي شهدها اللواء منذ العهد العثماني وحتى الاحتلال التركي عام ١٩٣٩، ففي العهد العثماني كان اللواء جزءاً مهماً من ولاية حلب وكانت أنطاكية قاعدته وفي العهد الفيصلي الذي لم يستمر طويلاً ، كانت الاحتلالات الثلاثة الفرنسية في مدينة الاسكندرونة والتركية في بيلان وقوى الثورة في أنطاكية ، تمزقه طوال عام ١٩١٩، وفي عام١٩٢٠ كانت الثورة العربية قد انتهت والجيش التركي قد انسحب، أما الجيش الفرنسي فقد تمكن من فرض سيطرته على اللواء بكامله ، فأصبح مقاطعة تابعة للمفوضية الفرنسية العليا في بيروت وأخضع لنظام الانتداب ، وقد اتخذت المفوضية العليا مدينة الاسكندرونة قاعدة اللواء ولذلك جعلها المندوب المعاون مقراً لسكناه ، وجعل من أنطاكية مصيفا تنتقل إليه معظم الدوائر المهمة وعلى رأسها المندوب المساعد والمدراء العامون خلال أشهر الصيف ثم يعودوا إلى مقر عملهم مع قدوم الخريف ، وكان اللواء يضم في عهد الانتداب ثلاثة أقضية وهي (الاسكندرونة ، أنطاكية ، وقرقخان) وعلى رأس كل قضاء (قائم مقام) وعلى رأس كل ناحية (مدير) ، ويمثل المختار السلطة في القرية بمثابة عمدة ، وظل الأمر كذلك حتى قيام ماعرف بدولة (هاتاي) في منتصف عام ١٩٣٨ ، والتي اعتبرت أنطاكية عاصمة للدولة الجديدة ، وتحولت الاسكندرونة إلى قضاء وظلت قرقخان قضاء كما كانت ، واتخذ من العلم التركي المعدل علما لها[١٠] .

وفي شهر تموز عام ١٩٣٩ ، اتخذ المجلس النيابي في هاتاي قراراً بإلغاء دولة (هاتاي) وإعلان انضمامها إلى الجمهورية التركية ، كولاية من ولاياتها وأطلقوا عليها اسم ولاية (هاتاي) وأضيف إليها قضاءان تابعان لتركيا من أقضية الحدود ، وهما (دورتيول) مع مدينة (بياس) وما يتبعها من مواقع على ساحل الخليج شمالي مدينة الاسكندرونة ، والقضاء الآخر هو قضاء (الخاصة) شمالي العمق في قمة الوادي الانهدامي ، وبذلك أصبح اللواء من الناحية الإدارية يضم تسعة أقضية مع توابعها وعلى الشكل الآتي[١١] :

١- قضاء المركز (أنطاكية) عدد سكانه حسب إحصاء عام ١٩٨٠ (٥٤٥/١٥١) نسمة ويتبعها من النواحي (الحربية ، خضربك ، السويدية ، والبدر كين) .

٢- قضاء القصير ، عدد سكانه (٤٤٣٤٠) نسمة ، ويتبعه من النواحي ، مركز القضاء وبابترون وبيكتول .

٣- قضاء دوربتول ، عدد السكان (٥٦٩٤٩) نسمة ويتبعه من النواحي المركز أي مركز القضاء وياقاجيك ويشيلكنت .

٤- قضاء الخاصة ، تعداد سكانه (٢٥٥٣٢) نسمة ويتبعه المركز (الخاصة) و (أق تيه) .

٥- قضاء الاسكندرونة ، تعداد سكانه (١٣٤،٧٠٥) نسمه ويتبعه المركز (الاسكندرونة) وبيلان وارسوز .

٦- قضاء قرقخان ، تعداد سكانه (٥٩١٠٠) نسمة ، ويتبعه المركز (قرقخان) وكوملو (ويالانجور).

٧- قضاء الريحانة ، تعداد سكانه (٤٠٥٠٣) نسمة ، ويتبعه المركز (الريحانية) وكوملو (جاير العسكر) .

٨- قضاء السويدية ، تعداد سكانه (٥٥١١١) نسمة ، ويتبعه المركز (اللوشية) و(قره جاي) .

٩- قضاء الأوردو، تعداد سكانه (٢٣١٩٩) نسمة ، ويتبعه المركز (قشلان) ، يدي تيه .

رابعاً : اللواء في الوثائق الدولية :-

تنص اتفاقية أنقرة ٢٠ تشرين أول ١٩٢١ على إنهاء الحرب بين فرنسا وتركيا (المادة١) وإن الحدود بين تركيا والبلاد السورية تتحول إلى الجنوب على أن يكون الحد الفاصل بينهما خطا يبتدئ من خليج (بارياس) ويمتد شرقاً إلى ميدان (اكليس) (على أن تبقى محطة سكة الحديد ضمن البلاد السورية في هذه الناحية) ، ثم يمتد شرقاً ثم جنوباً حتى تبقى مدينة (كليس) ضمن الحدود التركية ويبقى الخط الحديد المسمى بسكة حديد بغداد داخل الحدود التركية ثم يمتد الخط شرقاً حتى يتصل بدجلة عند جزيرة ابن عمر (المادة٨) وهكذا تنازلت فرنسا لتركيا عن نحو (١٨٠٠٠) كيلومتراً مربعاً من الأراضي السورية بموجب معاهدة (سيفر)[١٢] .

وضعت اتفاقية أنقرة أيضاً امتيازات خاصة بالسكان الأتراك في الاسكندرونة وأنطاكية بموجب المادة (٧) التي تنص (يتألف نظام إداري خاص في منطقة الاسكندرونة ويتمتع السكان الأتراك في هذه المنطقة بكافة التسهيلات لبناء ثقافتهم وان يكون للغة التركية هناك مركز رسمي . وقد حصلت فرنسا لقاء ذلك التصريح من الحكومة التركية يمنح امتيازات اقتصادية لشركات فرنسية بقصد استخراج معادن الحديد والكروم والفضة من وادي (خرشوط) مدة (٩٩) سنة على أن يساهم الأتراك في رأسمال هذه الشركة إلى حد ٥٠% من الرأسمال المستثمر[١٣] .

وعلى أثر عقد اتفاقية أنقرة شرع المفوض السامي الفرنسي بتطبيق المادة(٧) فيما يتعلق بإدارة لواء الاسكندرونة والمادة السابعة تنص على إنشاء نظام إداري خاص باللواء وعلى مساعدة الأتراك لبناء ثقافتهم واعتبار أن اللغة التركية لغة رسمية في اللواء ولا يخفى أن منح هذه الامتيازات يتفق مع سياسة فرنسا الإدارية حيث تميل فرنسا إلى تطبيق سياسة إدارية لامركزية في البلاد المشمولة بانتدابها في الشرق الأدنى فأصدر المفوض السامي قراراً لتطبيق النظام الخاص في ٨ آب ١٩٢١ ثم ألحقه بقرار آخر في ٤ آذار ١٩٢٣ وتقرر بذلك أن تطبق في لواء الاسكندرونة جميع القوانين المرعية في دولة حلب على أن يمثل اللواء بنواب في مجلس دولة حلب التمثيلي ويعين في لواء متصرف لإدارة اللواء والى جانبه مندوب المفوض السامي الذي يمارس في الواقع صلاحيات الحاكم السياسي كافة[١٤] .

أما معاهدة لوزان التي وقعت سنة (١٩٢٣) ، والتي حددت الحدود التركية - السورية فقد أشارت إلى أن الحد الذي رسمته المادة (٨) من اتفاقية أنقرة ليس هو إلا حداً فاصلاً بين مناطق الاحتلال حيث تنص المادة (٣) من الاتفاقية (في مدة أقصاها شهران بعد التوقيع على هذه الاتفاقية تنسحب القوات الفرنسية إلى جنوب هذا الحد) كما وتنص المادة على أن يحدد ويثبت الحد المذكور في المادة (٣) التي تنص على أن يكون تأشير خط الحدود انطلاقاً من نقطة يتم اختيارها في خليج الاسكندرونة وشددت اتفاقية لوزان على وجوب تعريف هذا التوصيف القانوني لهذا الحد في المادة (٣) وليس في المادة (٨) وعدم اعتماد وتأييد ما ورد في الحجج الفرنسية التي تعرف اتفاقية أنقرة على أنها اتفاقية تحديد حدود بين تركيا وسورية[١٥] .

ولم يصبح هذا الخط خطاً حدودياً إلا بمعاهدة سلام لوزان وبمادتها الثالثة التي ثبتت الحدود التركية من البحر المتوسط إلى حدود فارس ، كما وأوضحت حدود تركيا وسورية وفق الحدود المرسومة في المادة الثامنة من الاتفاق الفرنسي التركي المعقود في العشرين من تشرين الأول لعام ١٩٢١ وقد قبلت تركيا دون أدنى تحفظ الفقرة الأولى من هذه المعاهدة بل على العكس فقد تقدمت بتحفظات صريحة على الفقرة الثانية بالنسبة لحدودها مع العراق رافضة الوضع القائم في تلك الفترة وهذا ما يؤكد عدم وجود أي اعتراض لدى تركيا فيما يتعلق بحدودها مع سورية[١٦] .

وفي ٢٧ تشرين أول سنة ١٩٢١ ابرم اتفاق بين فرنسا وتركيا يتضمن تسوية أملاك الرعايا السوريين واللبنانيين في تركيا وإثباتا لذلك نظمت وثائق رسمية عديدة ثم تبادلها بين الجانبين تتضمن ذكر عقارات في السنجق تخص الرعايا الأتراك وعقارات في تركيا تخص سكان السنجق دون أي تفريق فيما يتعلق بالأرض أو الأشخاص بين هؤلاء السكان أو مواطنيهم السوريين القاطنين في المناطق الإدارية الأخرى في سورية ومنذ سنة ١٩٢١ تمت اتفاقات عديدة بين تركيا وفرنسا بصفتها منتدبة على حكومة سورية تتعلق بالسكك الحديد التي تجتاز الأراضي التركية والأراضي السورية بما فيها منطقة الاسكندرونة والعلاقات الجمركية بين تركيا وسورية دون ذكر أي تميز للسنجق وكذلك حسين الجوار بين البلدين وتوطيد الأمن على الحدود وقد ذكرت فيها البلدان الواقعة في السنجق كبلدان سورية وكذلك تبادل المجرمين بين البلدين والتمثيل السياسي ، حيث تعترف تركيا بسكان سورية عامة بما فيهم سكان سنجق الاسكندرونة كرعايا سوريين كما تعتبر كالرعايا الأتراك الموجودين في منطقة الاسكندرونة مقيمين في الأراضي السورية والنظام الصحي بين تركيا والبلدان المسلوخة عن السلطة العثمانية والموضوعة تحت سلطة الجمهورية الفرنسية حيث يستفيد البلدان المعنية فيها دون سواها حكومتا سورية ولبنان دون أي تعيين دولي لمنطقة الاسكندرونة هذا إلى جانب الاتفاقات التي تخص التسجيل العقاري والتهريب على الحدود وهذه الاتفاقيات جميعها معروفة بأنها تسوية لهذه العلاقات أو تلك بين تركيا وسورية وهي اعترافات واقعية بعدم وجود أرض أخرى تفصل تركيا عن سورية[١٧] .

أما فيما يتعلق بسكان سنجق الاسكندرونة البالغ عددهم (٢٢٠٠) ألفاً حتى عام ١٩٣٦ معترف بهم كمواطنين ويؤلفون من الوجهة العنصرية من عرب وأتراك وأرمن فالعرب (العلويون والمسلمون السنة والنصارى الأرثوذكس) يشكلون أكثرية تؤلف نصف مجموع السكان والسكان الذين هم من أصل تركي يشكلون ثلث السكان والأكراد والأرمن السدس وسجلات الإحصاء تثبت أن الأتراك يشكلون أقلية في السنجق[١٨] ، والى جانب ذلك فإن النظام الإداري الخاص في المادة (٧) من اتفاق أنقرة أنشئ ووافقت عليه عصبة الأمم نهائيا سنة ١٩٣٠ وقد نال خلال المدة التي طبق بها رضى السكان كافة ، فهو يتضمن استقلالاً إدارياً ومالياً لسنجق الاسكندرونة وأنطاكية التي يتمتع سكانها الأتراك بامتيازات واسعة جداً في سبيل نشر ثقافتهم والبلدان التي يقطنونها يديرها موظفون من أصل تركي ولغتهم تتمتع بطابع رسمي في دوائرهم الحكومية ، وبما أن أحكام المادة (٧) من اتفاق أنقرة نفذت بكاملها فهي تجعل مطالب الحكومة التركية واهية ، وأقرت الفقرة (١٦) الواردة في معاهدة لوزان بتخلي تركيا دون أي شرط عن كل الحقوق والسمات مهما كانت نوعيتها المتعلقة بالأراضي الخارجة عن الحدود المرسومة في هذه المعاهدة والترابط بين هذا الحكم وذلك الوارد في المادة(٣) من المعاهدة نفسها يفهم منه بوضوح أن لواء الاسكندرونة مشمول بهذا التخلي وهذا التخلي هو بالفعل لصالح سورية ؛ لان الحدود التي رسمتها المادة(٣) هي بين تركيا وسورية[١٩] .

خامساً : الادعاءات التركية :-

لقد تركزت الادعاءات التركية بأحقيتها في لواء الاسكندرونة في عدد من الوثائق الرسمية أبرزها المذكرة التي تقدم بها سفير تركيا في باريس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسية في ١٠ تشرين الأول عام ١٩٣٦ ، والمذكرة الثانية بتاريخ ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٣٦القاها السيد ارأس ممثل تركيا في جلسة ١٤ كانون الأول عام ١٩٣٦ في مجلس عصبة الأمم وبالرغم من أن ما ورد في هذه الوثائق من مواضيع هي متناقضة في بعض الجوانب وخاصة فيما يتعلق بوجود الانتداب الفرنسي في اللواء غير أنها ركزت في مجملها على أن لواء

الاسكندرونة لم يكن في يوم ما تابعاً للدولة السورية ولم يكن للانتداب الفرنسي كذلك وجود في اللواء ، وعندما اسند الانتداب على سورية إلى فرنسا من قبل المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو في ٢٥ نيسان لعام ١٩٢٠ ، فان المنطقة المعنية لم يكن لها أية صفة جغرافية أو سياسية ؛ لان الأراضي المراد سلخها من تركيا كانت غير معروفة قانونيا وإذا كان التعبير الجغرافي (سورية) الذي تضمنه القرار آنف الذكر يشمل جميع الأراضي الموجودة فعلاً في تلك الفترة تحت احتلال الحكومة الفرنسية فإنه كان يشمل بالإضافة إلى الوحدتين السورية واللبنانية المتكلمتين باللغة العربية وحدة كيليكيا التي تتكلم التركية وسكانها من أصل تركي ، غير انه يبرز هنا تساؤل هو أنه كيف يمكن لفرنسا أن تعيد لتركيا في اتفاق لاحق منطقة كيليكيا التي عهد بها إليها كسلطة منتدبة بمقتضى المادة(٢٢) من ميثاق عصبة الأمم ، وإذا كانت التسمية سورية على العكس فهي أقل شمولية فإن إسناد الانتداب إلى فرنسا في عام ١٩٢٠ لا يمكن أن يضم أراضي اللواء التي كان مصيرها القانوني غير محدد وقتها[٢٠] .

أن تخلي تركيا النهائي عن حق السيادة على أقاليم الإمبراطورية العثمانية القديمة قد تم عبر معاهدة لوزان في ٢٣ تموز لعام ١٩٢٣ غير أن المادة السادسة عشرة في الفقرة الثانية من هذه المعاهدة تحدد أن هذا التخلي لم يكن لصالح سلطة تعمل لحسابها أو لسلطة منتدبة ولكن لصالح المستفيدين فقط وان وثيقة الانتداب على سورية التي أعدها مجلس عصبة الأمم عام ١٩٢٢ ونفذت في أيلول من السنة اللاحقة تتكلم عن سورية ولبنان وتتغاضى عن ذكر منطقتي الاسكندرونة وأنطاكية ولا يمكن تفسير هذا الصمت إلا بأن هاتين المنطقتين بقيتا خارج التحديد العام لسورية ولبنان وان ضم الاسكندرونة وأنطاكية إلى سورية الذي جرى في زمنه لا يشكل إلا قراراً بالقوة من مجلس عصبة الأمم يمكن تفسيره بمتطلبات إدارة موحدة ولا يمكن أن يشكل حقا مكتسبا لسورية خلافا لاتفاقات عامي ١٩٢١ ،١٩٢٣[٢١] .

تؤكد تركيا في وثائقها أنها ومن خلال اتفاقياتها مع فرنسا في أنقرة في ٢٠ تشرين الأول لعام ١٩٢١ ، قد حددت موقفها من مدينتي الاسكندرونة وأنطاكية وإن اتفاقياتها هذه والحدود النهائية لهذه المدينتين ولكن خط الحدود هذا مشروط في الجزء الذي يلامس أراضي الأغلبية التركية في اللواء ، لان فرنسا تعهدت بأن تمنح الأتراك الساكنين في هذه المنطقة نظاماً إدارياً خاصاً يمكن تطبيقه تحت النفوذ الفرنسي وان تركيا لم تكن معترفة بالانتداب وبالحقوق التي يعطيها ذلك الانتداب ، ذلك لأنها وحسب وجهة نظرها أن الاتفاق كان يتعلق فقط بأهالي اللواء ولم يكن في حساب الحكومة التركية آنذاك الاعتراف بوجود كيان سياسي سوري ، تستطيع فرنسا باسمها والمقصود به هنا (باسم سورية) أن تخضع فئة تركية ، لتضعها في نهاية الأمر تحت سيطرة مجتمع غير تركي ، أما بالنسبة لميثاق الانتداب والتنظيم لعام ١٩٣٠ فلا يشكلان سوى وثيقتين كان قد تم إعدادها دون علم الحكومة التركية ولا يمكن استعمالها بأي شكل كحجة ضد تركيا فلا يمكن لأي بلد مخالفة تعهدات قدمت سابقا لدولة ما، بعقد دولي يعقده مع دولة أو حتى بقرار من الهيئة العليا في جنيف خاصة وأن تركيا لم تكن في حينها في عصبة الأمم[٢٢] .

وترى تركيا أنه يحق للواء الاسكندرونة نيل الاستقلال التام بمجرد إقرار فرنسا وضع حد لنفوذها في سورية موضحة أن المبررات التي أدت إلى دمج الاسكندرونة وأنطاكية ضمن دولة سوريا في حينها ، قد وصلت إلى نهايتها ، وبفعل ذلك يجب أن تزول فوراً الأسباب التي أدت إلى ذلك الدمج ويحل محل ذلك نظام حر وسيادة كاملة وأن ما تعهدت به فرنسا باسم سوريا في اتفاقية أنقرة يجب ألا تتحملها سوريا دون رضى صاحب العلاقة الأساسي حتى ولو كانت قد اعترفت بها وتكفلت بها وأن تحويل مسؤوليات كهذه لا يعني سوى إعطاء سوريا السلطة التي كانت فرنسا لا تزال تتمتع بها ولما كان اللواء غير مضموم لفرنسا فبذلك لا يمكن ضمه إلى سوريا بتكليف لا يرتكز على أساس قانوني[٢٣] .

ويشير الأتراك في ادعاءاتهم أن بروتوكول توقيع اتفاق عام ١٩٢١قد تضمن الطلب الذي تقدم به المندوب التركي والمتعلق بمنح منطقتي الاسكندرونة وأنطاكية علماً خاصاً مشتملا العلم التركي مؤكدين أن المندوب الفرنسي وعد بأن يقوم بالإجراءات اللازمة لدى حكومته وفي ذات الوقت تم تصديق البروتوكول في لوزان

برسالة من الجنرال(بيللية) في٢٤ تموز ١٩٢٣ وبالبيان الملحق بهذه الرسالة في نفس التاريخ ولم تسجل أية اعتراضات على طلب المندوب التركي فبذلك يمكن القول : إن هذا الحق أصبح حقاً مكتسبا بالنسبة لأتراك اللواء[٢٤] .

سادساً : الموقف الفرنسي من الادعاءات التركية :-

تمثل الموقف الفرنسي إزاء المطالب والادعاءات التركية المتعلقة باللواء في المذكرات التي عرضها (فيانو) وكيل وزارة الخارجية الفرنسية رئيس الوفد الفرنسي إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة إلى جنيف في عصبة الأمم في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس يومي الخامس عشر والثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٣٦والذي أكد فيه أن اللواء أرض سوريا وأن الجانب التركي معترف بذلك وإن أول اتفاق مع تركيا كان عام ١٩٢١ والذي ثبت بالمادة الثالثة من معاهدة لوزان ويرسم هذا الحد المرسوم بما فيها لواء الاسكندرونة وأن الحكومة الفرنسية أبدت رغبتها ولمرات عديدة وبخاصة عام ١٩٢٦ في التفاوض وعقد الاتفاقيات مع الحكومة التركية لكي تثبت البنود الواردة في النص الصادر عام ١٩٢١ ، والتي منحت اللواء نظاما إدارياً خاصاً في إطار الدولة السورية مشيرا إلى أنه في عام ١٩٣٠ واستناداً على تقرير من لجنة الانتداب صدق مجلس عصبة الأمم النظام الأساسي لدول المشرق ومنها اللواء الذي نظم بموجب الدستور السوري ونظامه العضوي الخاص ، كما وأكد (فينو) في عرضه لمذكرتي حكومته أنه لم يكن للواء الاسكندرونة رغبة في الاستقلال والانفصال عن سوريا الذي ينتمي إليها موضحاً أن طلب الحكومة التركية بجعل اللواء دولة مستقلة لا يستند إلى أي أساس وهذا ما لم يتضمنه اتفاق أنقرة ، كما أن الطلب التركي هذا مخالف لشروط المادة الأولى من صك الانتداب الذي لا يسمح بالاستقلال إلا لدولتين معنيتين مسبقاً وهما سوريا ولبنان وان ما ورد في مطالب تركيا يجعل اللواء دولة مستقلة سوف يعتبر تجاوزا على الحقوق السورية وبالتالي سيكون ذلك مخالفا لمضمون المادة الرابعة من صك الانتداب الذي ينص على أن (تضمن الدولة المنتدبة أراضي سورية ولبنان أية فقدان أو استئجار يقع عليهما أو على جزء من أراضيهما وكذلك من وضع أية مراقبة أجنبية كانت) ، كما وذكر ممثل الحكومة الفرنسية أن المعاهدة الفرنسية السورية التي استند عليها الطلب التركي لا تؤثر مطلقاً على التنظيم الخاص باللواء ولا على الحقوق التي يتمتع بها السكان الأتراك وإن ما ورد في المطالب التركية بعدم ورود ذكر لواء الاسكندرونة في المعاهدة الفرنسية السورية هو أن الحديث عن اللواء لم يكن ضرورياً ؛ بسبب عدم وجود متغير أو تعديل على الوضع القانوني للواء[٢٥] .

وأشار رئيس الوفد الفرنسي (فيانو) إلى قول الوفد التركي بأن فرنسا سبق لها وإن تنازلت عن (كيليكيا) ، وهي دولة منتدبة فكيف جاز لها ذلك التنازل ، وعليه كما جاز لنا التنازل عنها يجوز لنا التنازل عن لواء الاسكندرونة وإلا فمعاهدة أنقرة ملغاة هي والحدود ، لأنها عندما عقدت لم تكن فرنسا دولة منتدبة موضحاً أن هذا القول مردود عليه لأن الاحتلال لا يحدد حدوداً ولكن عندما قرر الانتداب بموجب معاهدة (سان ريمو) سنة ١٩٢٠ كان من الضروري تحديد الحدود المنتدب عليها ولذا تنازلت فرنسا عن (كيليكيا) وحددت حدود سوريا بالخط المتفق عليه وقد صدقت الدستور المعطى له أو المعلن في عصبة الأمم سنة ١٩٣١ وتعلم ارتباط اللواء السياسي بسورية ، وحضور ممثل اللواء في المجلس النيابي السوري واشتراكهم في وضع القوانين وتصديق الموازنة وتعلم دخول وزيرين من اللواء في إدارة الحكومة السورية وان الدستور السوري تجري أحكامه على اللواء دون تمييز أو تفريق بين مكوناته ولم تعترض تركيا على كل ما مر ذكره ويجب أن تعلم الحكومة التركية بأن الحالة في اللواء وفي استقلاله الإداري لن يتبدلا عند تنفيذ المعاهدة ، وحيث أن معاهدة أنقرة ومعاهدة لوزان ضمتا عدم التبدل لذا لم يشير إلى اللواء بصورة خاصة في المعاهدة الجديدة ولو كان في الاحتمال تبديله لاقتضى الإشارة[٢٦] .

ولهذا فقد كان الموقف الفرنسي متشددا إزاء المطالب والادعاءات التركية وبلواء الاسكندرونة حيث أوضح الوفد الفرنسي وأمام مجلس عصبة الأمم بواقع اللواء وأحقية سوريا به وعدم صحة ادعاءات الأتراك بتابعية لواء الاسكندرونة للأراضي التركية ، غير أن تركيا ونتيجة لموقف فرنسا الرافض لمطالبها أخذت تصعد من مواقفها المستفزة لفرنسا من خلال تصريحات مسؤوليتها وعلى مختلف المستويات إلى جانب تحركاتها الدبلوماسية في

العديد من دول العالم وقد اتضح ذلك بعد عودة وزير الخارجية التركي (ارأس) إلى بلاده في ٥كانون الثاني عام ١٩٣٧ في ختام اجتماعات باريس وإلقائه خطاباً في اجتماع حزب الشعب حيث اظهر استياءه من بطئ المفاوضات ، ورغبة من تركيا بتقوية الضغط الدبلوماسي التجأت الحكومة التركية باستعراض للقوة ، ففي السادس من كانون الثاني عام ١٩٣٧ توجه الرئيس أتاتورك إلى أسكي شهر جنوب الأناضول ، حيث عقد اجتماعا مع رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية ووزير الداخلية ورئيس هيئة الأركان وأرسلت برقية من استنبول إلى وكالة الأخبار المركزية تعلن تصريحا لأتاتورك جاء فيه : (أن تركيا مستعدة لتحدي العالم بكامله عندما يتعلق الأمر بمبادئ تطال شرفها وان الجيش التركي على استعداد لغزو المنطقة التي تشكل موضوعا للنزاع) [٢٧].

وهذا ما تسبب في اندلاع الاضطرابات في اللواء يرافقها في ذات الوقت كيل الاتهامات من قبل الصحافة التركية لسلطات الانتداب الفرنسية وللأهالي غير الأتراك في اللواء وأطلقت تهديدات إلى فرنسا وسوريا وعصبة الأمم ، ثم حرصت في حال عدم قبول الطروحات التركية في المنظمة الدولية ، فأن تركيا ستنسحب من الوفاق[٢٨].

وقد تراجعت فرنسا أمام هذه التهديدات عندما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي (ليون بلوم) تنصله عن موقف ممثل فرنسا في عصبة الأمم الذي وضع فيه قضية اللواء النطاق السياسي بدلا من إطاره القانوني الذي كان قد وضعه ممثله في عصبة الأمم وقد جسد موقفه هذا في الرسالة المؤرخة في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٧ الموجهة إلى سفير تركيا في باريس والتي جاء فيها : (لم يكن لي الآن سوى اهتمام واحد أن أتعمق جيداً في الأسباب الحقيقية لاختلافاتنا وأن أجد لها الدواء واجعل من هذه القضية الشائكة جداً وسيلة لتقارب أكثر صداقة بين بلدينا وهكذا ، وكما بينت لكم أن الاهتمام بالصداقة أكثر مما هو بالاعتبارات القانونية والسياسية الذي يجعلني ارتاب من مشروع الاتحاد الكونفدرالي الذي لن يستطيع كما أخشاه وأثبتته التجربة أن يتم دون أحداث أو مصادمات) [٢٩].

وبالفعل ونتيجة للموقف الفرنسي الجديد تم استئناف المفاوضات الثنائية بين فرنسا وتركيا في بداية كانون الثاني من عام ١٩٣٧ واتفق الطرفان على العديد من نقاط الخلاف التي كانت عالقة والتي تضمنتها المطالب التركية باللواء غير انه لم تحسم بعض النقاط ولكن تدخل (ساندلر) وبريطانيا في هذه المفاوضات ساعد كثيراً على تذليل وإزالة نقاط الاختلاف بين الجانبين .

وفي ٢٧ كانون الثاني من عام ١٩٣٧ عرض السيد (ساندلر) تقريره المتضمن عرضاً للمفاوضات الفرنسية التركية التي جرت حتى افتتاح هذه الدورة وأشار (ساندلر) في مطلع تقريره إلى أنه تم الاحتفاظ بالموقف القانوني المتعلقة بلواء الاسكندرونة والاعتماد على حل الخلافات الفرنسية التركية على الجانب السياسي وهذا بطبيعة الحال يعد إجماعاً واضحاً بالحقوق السورية وتنازلا واضحا من قبل فرنسا بالحق السوري إلى الجانب التركي وأوضح (ساندلر) في تقريره ، المبادئ التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين والتي يمكن الاستناد إليها لحل موضوع لواء الاسكندرونة ومن هذه المبادئ التي أشار إليها (ساندلر) : هي أن يكون اللواء كياناً يتمتع بكامل الاستقلال في إدارة شؤونه الداخلية وتدار شؤونه الخارجية من قبل سوريا وتكون اللغة التركية لغة رسمية وتلزم سوريا في حالة عقدها أي اتفاق دولي بمراعاة استقلال وسيادة اللواء وفي حالة المس بذلك فيجب استحصال موافقة عصبة الأمم قبل تطبيق ذلك على اللواء ، ويتولى مجلس عصبة الأمم ضمان احترام القانون الأساسي للواء ، ويعين المجلس مندوبا على الأرض ويكون من الجنسية الفرنسية ويحق له إيقاف أي تشريع أو قرار حكومي لمدة لا تزيد على أربعة أشهر إذا رأى أنه يخالف تنظيم اللواء وقانونه الأساسي ، كما تلزم الحكومتان الفرنسية والتركية بالتوصيات التي يوجهها مجلس عصبة الأمم لتأمين احترام القرارات التي اتخذها المجلس وتضمنت مبادئ الاتفاق أيضا وجوب عقد اتفاقية ثنائية بين فرنسا وتركيا تتضمن بنودا تلزم فرنسا وتركيا بضمان سلامة أراضي اللواء واحترام الحدود السورية التركية ، واقترح (ساندلر) على المجلس بأن تعقد كل من فرنسا وتركيا اتفاقيات تتضمن هذه المبادئ التي تم الاتفاق عليها بهذا الخصوص وقد وافق المجلس بالإجماع على التقرير وعلى القرارات المقترحة [٣٠].

سابعاً : الموقف السوري من الادعاءات التركية :-

لقد أكدت سوريا موقفها الرسمي من الادعاءات التركية بخصوص لواء الاسكندرونة في أكثر من محفل دولي ، وهنا نبين بعض من هذه المواقف التي أوضحتها عدد من الوثائق التي قدمت إلى مجلس عصبة الأمم ، ففي ١٠ كانون الأول سنة ١٩٣٦ قدمت سوريا من خلال وفدها الرسمي إلى مجلس عصبة الأمم في جنيف مذكرة أوضحت فيها مواقفها إزاء عدد من القضايا التي أثارتها الحكومة التركية بخصوص لواء الاسكندرونة حيث تضمنت هذه المذكرة إشارة إلى أن تركيا هي ليست التي عهدت إلى فرنسا بالانتداب على الأراضي المقتطعة من السلطة العثمانية التي من بينها (سنجق الاسكندرونة) وإنما هم الحلفاء وعصبة الأمم وذلك بموجب المادة (٢٢) من ميثاق هذه العصبة التي تبقى فرنسا وحدها المسؤولة عن كيفية ممارسة الانتداب أو إلغائه أو انتهاء مدته ، وليس لتركيا الحق إلا أن تطلب إذا دعت الحاجة فيما يتعلق بسنجق الاسكندرونة إيضاحات عن تنفيذ اتفاق أنقرة الذي هو الصك الوحيد الذي يتضمن في هذه القضية تعهد أمن فرنسا إلى تركيا . والذي ورد في المادة (٧) من الاتفاقية المذكورة والتي تنص (ينشأ نظام إداري خاص لمنطقة الاسكندرونة وسكان هذه المنطقة الذين هم من أصل تركي يتمتعون بكل التسهيلات لإنماء ثقافتهم ويكون للغة التركية فيها طابع رسمي) [٣١] .

ويتبين من هذا أن هذه المادة لا تدل على أن ينشأ في هذه المنطقة حكومة مستقلة بل يعني ذلك أن تتمتع هذه المنطقة بنظام إداري خاص مرتبطا بالحكومة وإضافة إلى ذلك فأن بروتوكول ٣٠ أيار سنة ١٩٢٦ الموقع في أنقرة من قبل وزير خارجية تركيا (توفيق رشدي) وسفير فرنسا (سارو) يتضمن الفقرة التكميلية التالية : (مهما تكمن التدابير الإدارية الواجب اتخاذها أو النظام الأساسي المنوي انشأؤه في سوريا فسيؤخذ بعين الاعتبار أمر النظام الخاص الذي أوجدته المادة السابعة من اتفاق أنقرة لمنطقة الاسكندرونة) [٣٢] .

وهذا يوضح ويؤكد أيضاً أن سنجق الاسكندرونة يتمتع ضمن نطاق سوريا بنظام إداري خاص قد انشأ فعلاً ووضع موضع التنفيذ ووافقت عليه عصبة الأمم ، كما وإن الحكومة التركية كانت قد اعترفت في معاهدة لوزان بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ بأن سنجق الاسكندرونة يشكل جزءاً غير منفصل عن سوريا ، وكذلك أشارت المادة (٣) من معاهدة لوزان إلى موضوع الحدود بين تركيا وسوريا التي كانت قد حددت في الاتفاق الفرنسي التركي بتاريخ ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٢١ والذي تضمنته المادة (٨) من هذا الاتفاق ، حيث أوضحت هذه المادة أن الحد الفاصل بين الدولتين يبتدئ من نقطة واقعة على خليج الاسكندرونة مباشرة جنوب (بلدة بارياس) ويتجه اتجاها محسوسا نحو ميدان (اكبس) ومحطة السكة الحديدية هذه والبلدة المذكورة بقيتا لسورية ، وهنا يعني أن تكون الأراضي الواقعة مباشرة جنوبي هذا الخط والتي هي منطقة الاسكندرونة وأنطاكية معترف بها صريحاً في هذه المادة كأرض سورية تشكل جزءاً غير منفصل عن سوريا [٣٣] .

وأوضحت سوريا عبر ممثليها ومذكراتها الرسمية أن مطالبة تركيا بإعلان السنجق حكومة مستقلة فهذا سيؤدي إلى إلحاقه عاجلاً أو آجلاً بها أو بدولة أخرى أقوى منها وإن حكومة مؤلفة من هذه المنطقة التي يقطنها شعب خليط من الأجناس والديانات واللغات لا تستطيع أن تحتفظ باستقلالها أمداً طويلاً ، كما أن سلخ السنجق عن سورية وإعلانه حكومة مستقلة سيكون له نتائج وخيمة على ازدهاره الاقتصادي وكيانه الإداري ؛ لأنه يصبح معزولاً عن داخله ويكون عرضة للصراعات المحلية ، وكما أكدت سوريا على أنه لا يحق لتركيا أن تتحدث بأسم سكان السنجق ، فهي لها الحق أن تتحدث وقت الحاجة بأسم (٧٠)ألفاً من السكان الأتراك وليس الحق أن تتحدث بأسم (١٥٠) ألفاً من العرب والأرمن القاطنين من السنجق وطالب الوفد السوري إلى مجلس عصبة الأمم في مذكرته التي قدمته في ١٠ كانون الأول سنة ١٩٣٦ إلى عصبة الأمم بحماية حقوق سوريا في أراضيها في منطقة الاسكندرونة[٣٤] .

وفي المذكرة الثانية التي وجهتها الحكومة السورية في ٢٩ مايس ١٩٣٧ بشان لواء الاسكندرونة ، أوضحت الحكومة السورية بأن القرار المتخذ في جنيف في شهر مايس والقاضي بأن يكون لواء الاسكندرونة كياناً خاصاً عملاً بالتوصيات الواردة في تقرير ممثل السويد في مجلس عصبة الأمم وفي تقرير الخبراء لدى المجلس نفسه لا

يزال موضع انتباه الحكومة السورية ، وقد تركت هذه الملاحظات لدى الحكومة السورية قلق شديدا .ذلك لأن النظام الجديد قد فصل عن سورية مقاطعة سورية خالصة يؤكدها التاريخ والعنصر واللغة الغالبة والوقائع الدينية ومعاهدات ما بعد الحرب ووقائعه وأخيراً باعترافات ممثلي تركيا الرسميين الواردة في اتفاق أنقرة المعقود في ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ (مادة ٨) وفي معاهدة لوزان (مادة ٣ فقرة أ) وعدا ذلك فإن الحياة الاقتصادية المتمثلة بالحركة التجارية من اسكندرونة إلى حلب ومن حلب إلى الاسكندرونة وأنطاكية تجعل من اللواء ومن مرفأ الاسكندرونة منفذاً بحرياً لوطن كتب عليه أن لا يستطيع العيش إلا بوحدة صميمية مع اللواء ولهذا كله كان اللواء وسورية وحدة لا تتجزأ وقد اعترفت فرنسا بهذه الوحدة وبعدم التجزئة غداة الحرب العالمية في أنقرة أولاً ثم الدول الموقعة على معاهدة لوزان فيما بعد ومن بين هذه الدول تركيا نفسها[٣٥] .

ولكل ما مر ذكره فإن الحكومة السورية لتشعر بألم أنها أمام نظام يتجاهل المعاهدات المعمول بها مع حقوق سورية الأكيدة ومصالحها المشروعة وسلامة حرية أمة واثقة بمستقبلها وبرغم مساعي ممثلي الحكومة السورية ومطالبات سورية في المحافل الدولية إلا أنها ظلت أسيرة لإرادة قرارات عصبة الأمم التي هيأت لها الدول المهيمنة على هذه العصبة والمنحازة لتركيا بدءاً من الدولة المنتدبة لسوريا والدول الأخرى التي لها مواقف سياسية تتطابق مع مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة .

ثامناً : ضم اللواء إلى تركيا :-

في عام ١٩٣٧ تم طرح قضية لواء الاسكندرونة في اجتماع عصبة الأمم من جديد ، حيث أقر

المجتمعون نظاماً خاصاً باللواء ، والذي يتضمن ربط اللواء بسوريا فيما يتعلق بالشؤون الداخلية

وكذلك الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية لاختيار (٤٠) عضواً يمثلون كافة الطوائف التي يتشكل

منها سكان اللواء . وفي ضوء هذه القرارات تم إرسال لجنة دولية في ٩ نيسان عام ١٩٣٨ لتولي الإشراف على هذه الانتخابات التي ستجرى في أيار عام ١٩٣٨[٣٦] . وبدأت اللجنة أعمالها في قضائي الاسكندرونة ، وقرق خان ، وافتتحت في اليوم التالي سبعة مكاتب أخرى في قضاء قرق خان ، وقد اتضح منذ اليوم الأول للانتخابات أنها كانت في غير صالح الأتراك ، حيث لم يحصلوا إلا على ثلاثة عشر مقعداً من أصل (٤٠) مقعداً رغم كل محاولات التزوير والترهيب للمقترعين ، وهذا ما دفع بالصحافة التركية إلى شن هجمات منظمة ضد فرنسا ونخبة عصبة الأمم ، ورافق ذلك إعلان السيد (ارأس) أمام مجلس النواب التركي عن عزم بلاده غزو لواء الاسكندرونة [٣٧] .

وأمام هذه التهديدات رضخت فرنسا لمطالب الأتراك عندما تعهد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي (السيد بونيه) للسفير التركي في فرنسا بضمان إعطاء الأغلبية للأتراك في هذه الانتخابات وهي ٢٢ مقعداً مهماً كانت طبيعة هذه النتائج ولتبرير هذا الموقف الفاضح والمخالف لكل الأعراف والمواثيق الدولية أقدمت فرنسا على ممارسة الضغوط التي تمارسها تركيا لتسجيل أعداد كبيرة من غير الأتراك في سجلات الطائفة التركية[٣٨] .

وفي ٣٠ أيار أعلم السيد (غارو) مندوب المفوض السامي في اللواء ، اللجنة وبصورة شخصية غير رسمية انه تلقى تعليمات من المفوض السامي بتأمين الأغلبية للأتراك بكافة الوسائل ، فوجه مندوب السلطة المنتدبة دعوات ملحة إلى الشخصيات العربية والارمنية يحثهم على إسداء النصح لأبناء طوائفهم بالامتناع عن التصويت أو التسجيل في سجلات الطائفة التركية ، غير أن هذه المطالب قد واجهت الرفض من قبل هؤلاء وهذا ما دفع الحكومة التركية عن الكشف عن نواياها وأخذت تعمل على إثارة المشاكل وزعزعة الاستقرار في اللواء وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتخذ مواقف متخاذلة ومتواطئة مع الأتراك من خلال توظيف قواتها باتجاه تحقيق النوايا التركية وهي تزوير الانتخابات وتحويل الغلبة لهم على حساب إرادة سكان اللواء [٣٩] .

وفي الأول من حزيران عين عبد الرحمن مالك احد زعماء حزب الشعب التركي في وظيفة مدير الشؤون اللواء الداخلية وفي الثالث من شهر حزيران أعلنت الأحكام العرفية وأوقفت عمليات

التسجيل الانتخابية لمدة ستة أيام وتم إبعاد السيد (غارو) عن منصبه وحل محله المقدم (كوله) مندوبا لفرنسا وأعقب ذلك استبدال كافة الأجهزة الحكومية في اللواء وإسنادها للأتراك باستثناء بعض الوظائف الثانوية التي اسندت لغير الأتراك وقد تم أيضاً إيقاف زعماء المعارضة وتعليق عمل المؤسسات الصحافية غير التركية ونشر قوات عسكرية بشكل واسع وهذا ما دفع بلجنة الانتخابات بتوجيه برقية إلى الأمين العام لعصبة الأمم تتضمن تحفظها على النتائج الممكن حصولها بفعل الممارسات غير القانونية التي ترافق العملية الانتخابية قابل ذلك أيضا طلب الحكومة التركية إلى الأمين العام بمكالمة شفهية من مندوبها في جنيف تعليق نشاط لجنة الانتخابات وقد أيدت فرنسا هذا الطلب وفي السادس والعشرين من حزيران أعلنت لجنة الانتخابات إنهاء أعمالها وغادرت اللواء بشكل نهائي في التاسع والعشرين منه[٤٠] .

وفي ظل هذه الظروف التي يشهدها اللواء كانت هناك مباحثات سرية تجري بين هيئة الأركان

التركية الفرنسية والتي أقرت باتفاق أنقرة لعام ١٩٣٧ وفي الثاني عشر من حزيران وصل أنطاكية وفد برئاسة الجنرال (عاصم قندوز) يرافقه السيد أجاويد اجغالين لإكمال المحادثات وأعقب ذلك مفاوضات دبلوماسية بين فرنسا وتركيا في حزيران عام ١٩٣٨ ، شملت العلاقات الفرنسية – التركية عموما والتي انتهت باتفاقات الرابع من تموز ١٩٣٨ ، إضافة إلى عقد هدنة وتوقيع بيان مشترك تعهدت فرنسا فيه متابعة العمل على تطبيق تنظيم لواء الاسكندرونة والقانون الأساسي ، كما اقرها مجلس عصبة الأمم في التاسع والعشرين من أيار عام ١٩٣٧ ، والذي تتفق مع اتفاق أنقرة الصادر في ٢٠ تشرين الأول عام ١٩٢١ ، الذي ومع إقراره برجحان العناصر التركية في اللواء جعل الحكومة التركية تثبت من طرفها (إن قضية اللواء لم تكن أراضي تطالب بها تركية) كما ونص البيان على احتلال رمزي فرنسي – تركي للواء بقوات مؤلفة من خمسة آلاف رجل مناصفة بينهما ، وفي الخامس من تموز دخلت أول قوات تركية إلى اللواء واحتلت المنطقة الشمالية بما فيها المناطق الأكثر أهمية لاسيما الاسكندرونة وأنطاكية ، وعين (أجاويد اجغالين) مندوبا للحكومة التركية في اللواء يتمتع بذات الصلاحيات التي يتمتع بها المندوب الفرنسي [٤١] .

وأتخذ المندوبان الفرنسي والتركي قرارا بإلغاء كافة الإعمال التي قامت بها لجنة الانتخابات الدولية ، وحددا موعداً جديداً لتسجيل الناخبين في الثاني والعشرين من تموز، وقد أقر أعداد الناخبين على الشكل التالي (أتراك ٣٥٨٧٤ ، عرب علويون ١١٣١٩ ، أرمن ٥٥٠٤ ، عرب سنة ١٨٤٥ ، عرب روم ارثوذكس ٢٠٩٨) ، وبهذا ووفق هذه القوائم التي أعدت بما ينسجم وإرادة الحكومة التركية فقد خصص (٢٢) مقعداً للأتراك في المجلس النيابي و(٩) للعرب العلويين و(٥) للأرمن و(٢) للعرب السنة و(٢) للروم الأرثوذكس (١) .

ولابد من الإشارة إلى أن الانتخابات جرت صوريا على الورق دون حضور الناخبين وفي الثاني من آب عام ١٩٣٨تم عقد الاجتماع الأول للبرلمان وأقر التسمية اللواء بـ (دولة هاتاي) وانتخاب (طيفور سوكن) رئيساً واتخاذ مدينة أنطاكية عاصمة لهذه الدولة واختيار علم جديد للدولة وهو العلم التركي ذاته مع إضافة إشارة حمراء وسط النجمة البيضاء وكذلك فرض العملة التركية كعملة وحيدة في اللواء ومصادرة العملة السورية ورافق هذه المتغيرات بتصريح وزير الخارجية التركي (سراج اوغلو) خلال لقاءه السفير الفرنسي في تركيا (أن الوقت قد حان لإنهاء فصول الرواية وإلحاق اللواء نهائياً بتركية) وهذا ما دعا الحكومة الفرنسية إلى إعلان اعترافها بشكل رسمي بضم لواء الاسكندرونة إلى تركية في ٢٣ حزيران عام ١٩٣٩ واعتباره جزءاً من الجمهورية التركية [٤٢]

الخاتمة :

أبرز البحث الأهمية التي يتمتع بها لواء الاسكندرونة من ناحية الموقع الجغرافي ، والمكانة التي اكتسبها من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية ،والتي كان لها دوراً بارزاً في تطور المنطقةً ونموها حضارياً ، وهذا

ما جعل اللواء محطة أنظار واهتمام الحكومة التركية وسعيها الحثيث وبالتواطؤ مع الاستعمار الفرنسي في العمل من أجل اجتزاء وسلب هذه المنطقة الحيوية من الأراضي السورية ، متذرعة بحجج وإدعاءات لا أساس لوجودها

وبالرغم مما أكدته الوثائق والمعاهدات الدولية لعائدية هذا اللواء إلى الأراضي السورية ، والتي وردت في اتفاقية أنقرة عام ١٩٢١، وماتضمنته معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣، والتي تم تنفيذ مضامينها المتعلقة بخط الحدود السورية والتركية سنة ١٩٢٥، والتي أبقت على عائدية أراضي اللواء ضمن الأراضي السورية ، وكذلك ما أكدته الحكومة الفرنسية من خلال ممثليتها في المحافل الدولية ، ومنها المذكرات التي عرضها (فيانو) وكيل وزارة الخارجية الفرنسية رئيس الوفد الفرنسي إلى مجلس عصبة الأمم المتحدة في جنيف في خطابه الذي ألقاه أمام المجلس يومي الخامس عشر والثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٣٦، والذي أكد فيه أن اللواء أرض سورية وأن الجانب التركي معترف بذلك ، وأن الحكومة الفرنسية أبدت رغبتها ولمرات عديدة ومنذ عام ١٩٢٦في التفاوض وعقد الاتفاقيات مع الحكومة التركية لكي تثبت البنود الواردة في النص الصادر عام ١٩٢١، والتي منحت اللواء نظاماً إدارياً خاصاً في إطار الدولة السورية مشيرة ومن خلال ممثلها إلى أنه في العام ١٩٣٠، واستناداً على تقرير من لجنة الانتداب صدق مجلس عصبة الأمم النظام الأساسي لدول المشرق ومنها اللواء الذي نظم بموجب الدستور السوري ونظامه العضوي الخاص ، كما وأكد (فيتو) في عرضه لمذكرتي حكومته أنه لم يكن للواء الاسكندرونة رغبة في الاستقلال والانفصال عن سوريا الذي ينتمي إليها مؤكداً في ذات الوقت أن الإدعاءات التركية في تابعية اللواء للحكومة التركية هي إدعاءات مخالفة لشروط المادة الأولى من صك الانتداب الذي لايسمح بالاستقلال إلا لدولتين هي سوريا ولبنان ، وإن ما ورد في مطالب تركيا بجعل اللواء دولة مستقلة يعتبر تجاوزاً على الحقوق السورية .

غير أنه ونتيجة للمتغيرات التي واجهت مصالح وأهداف الحكومة الفرنسية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها دفعتها للتراجع عن سياستها في هذه المناطق ، وبالتالي التنازل بالعديد من القضايا التي تهم الدول المنتدبة ومنها سوريا لحساب الحكومة التركية التي أخذت تضغط بعدة اتجاهات على الحكومة الفرنسية لإجبارها على تحقيق عدد من المطالب ومنها لواء الاسكندرونة ، وقد تحقق ذلك للحكومة التركية في ٢٣/حزيران عام ١٩٣٩، حيث تم ضم اللواء إلى تركية واعتباره جزءاً من الجمهورية التركية وباعتراف الحكومة الفرنسية بشكل رسمي .

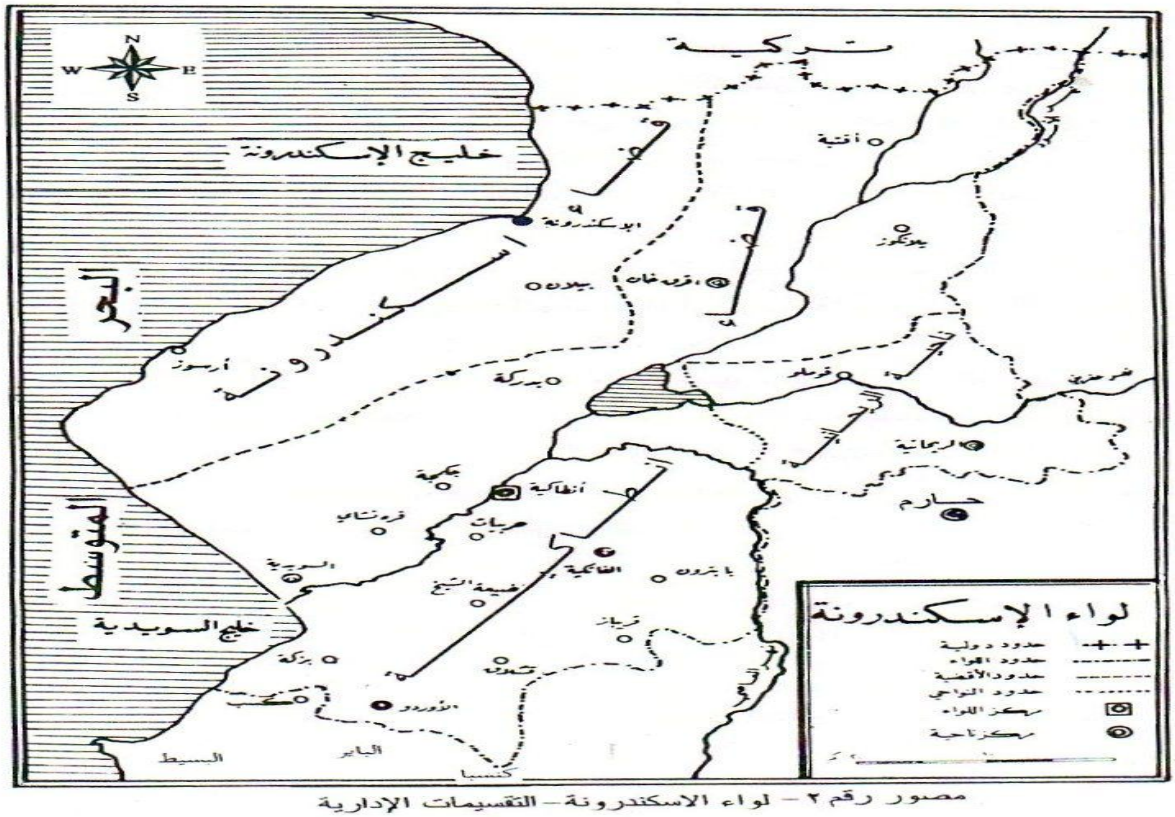

مصور رقم ٢ – لواء الاسكندرونة – التقسيمات الإدارية

(الهوامش والمصادر)

[١]) احمد عدنان العيطة ، أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم ، دمشق ، ١٩٩٩ ص١٣.

[٢]) المصدر نفسه ، ص١٤.

[٣]) عبد الرحمن البيطار ، قضية الاسكندرونة والوحدة السورية اللبنانية (١٩١٨-١٩٣٩)، مطابع اليمامة ، حمص، ١٩٩٦، ص٢٧.

[٤]) المصدر نفسه ، ص٣١.

[٥]) المصدر نفسه ، ص٤٥.

[٦]) غالب العياش ، تاريخ سورية السياسي من الانتداب إلى الانقلاب (١٩١٨-١٩٥٤) ، أ دلب ، سورية ، ١٩٥٤ ص٧١.

[٧]) مجيد خدوري ،قضية الاسكندرونة،مطبوعات المكتبة الكبرى للتأليف والنشر ، دمشق ، ١٩٥٣ص٦٧.

[٨]) وليد رضوان ، العلاقات العربية –التركية ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٦ ص٨٤.

[٩]) د. عقيل سعيد محفوظ ، سورية وتركيا (الواقع الراهن واحتمالات المستقبل) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ص٣١٢-٣١٣.

[١٠]) المصدر نفسه ، ص٣١١.

[١١]) د. محمد علي زرفة ، قضية لواء الاسكندرونة(وثائق وشروح)،دار العروبة،بيروت، ١٩٩٣ ص٢٦٥.

[١٢]) د مجيد خدوري ، مصدر سابق ، ص٤٢.

[١٣]) المصدر نفسه ، ص٤.

[١٤]) المصدر نفسه ، ص٥.

[١٥]) د. نديم شمسين و إبراهيم فوزي ، السياسة الفرنسية في سوريا (١٩١٨-١٩٤٦) ، دمشق ،٢٠٠٤ ، ص٢٢.

[١٦]) المصدر نفسه ، ص٢٣

[١٧]) د. عبد الرحمن البيطار ، مصدر سابق ، ص٣٨.

[١٨]) المصدر نفسه ، ص٣٩.

[١٩]) د. توفيق علي برو، العرب و الأتراك في العهد الدستوري العثماني ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص٣٧.

[٢٠]) د. وجيه علم الدين ، مراحل استقلال ، دولتي سورية ولبنان ، بيروت ،١٩٦٧، ص٥٧.

[٢١]) د. وجيه علم الدين ، مصدر سابق ، ص٥٨.

[٢٢]) د. غالب العياش ، مصدر سابق ، ص١٢٢.

[٢٣]) المصدر نفسه ، ص١٢٣.

[٢٤]) د. حسن الحكيم ، الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي(١٩١٥-١٩٤٥) ،دار الصياد ،بيروت ،١٩٧٢ ص٢٦٤.

[٢٥]) د. احمد عدنان العيطة ، مصدر سابق ص١١٠-١١١ ، ونص الوثيقة الواردة في كتاب الدكتور محمد علي زرفة (لواء الاسكندرونة- وثائق وشروح) .

[٢٦]) د.محمد علي زرفة ،قضية ، الاسكندرونة مصدر سابق ، ص٤٥٨-٤٥٦.

[٢٧]) د. احمد عدنان العيطة ، ص٤٦.

[٢٨]) د. مجيد خدوري ، مصدر سابق، ص٥٣.

[٢٩]) د. احمد عدنان العيطة، ص٥٠.

[٣٠]) د. محمد علي زرفة ، مصدر سابق ، ص٤٥٩.

[٣١]) د. عبد الرضى الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي ونضالنا الوطني (١٩٢٦- ١٩٣٩) ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٤٠ ص٥٧.

[٣٢]) د. محمد علي زرفة ، مصدر سابق ، ص٤٧٨.

[٣٣]) المصدر نفسه ، ص٤٧٩.

[٣٤]) المصدر نفسه ، ص ٤٨٠.

[٣٥]) د. ذوقان فرقوط ، تطور الحركة الوطنية في سورية (١٩٢٠- ١٩٣٩) دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٥، ص٧٩.

[٣٦]) S.H.Longrigg;Syria and Palestine under French Mandate,Oxford,1958,p.382

[٣٧]) د. وليد رضوان ، مصدر سابق ، ص٨٧.

[٣٨]) د. حسن الحكيم ، صفحات من تاريخ سورية الحديث(١٩٢٠- ١٩٥٨) ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، ١٩٦٥ ص٣٧.

[٣٩]) المصدر نفسه ، ص٣٨.

[٤٠]) د. احمد عدنان العيطة ، مصدر سابق ، ص٨٦.

[٤١]) المصدر نفسه ، ص٨٩.

[٤٢]) Philipk.Hitti:Syria,ashort.Macmillan&Coltd.condon,1959.p.232.